



كلمة معالي / الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي

وزيرة الاقتصاد والتخطيط

دولة الإمارات العربية المتحدة

مؤتمر وزراء التجارة العرب التنسيقي

حول المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

28 سبتمبر 2005



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يسعدني والوفد المرافق أن نكون اليوم في عمان لحضور هذا

الاجتماع التنسيقي الهام الذي يسبق المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية.

ولا يفوتني بداية أن أتقدم بخالص الشكر إلى الأشقاء في المملكة الأردنية الهاشمية على استضافة

هذا المؤتمر وعلى ما لمسناه من حسن الإعداد وكرم الضيافة، ولكم على ذلك يا معالي

الأستاذ شريف الزعبي وفريقكم كل الشكر لما تبذلونه من جهد في سبيل دعم التعاون والتنسيق

بين الأشقاء العرب.



كما أود أن أشكر القائمين على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات والهيئات العربية والدولية الحاضرة، على مساندتهم لهذا المؤتمر ومساهماتهم القيمة في فعالياته.

السيدات و السادة ،،،

لن أبالغ إن وصفت المرحلة الحالية من مفاوضات برنامج الدوحة للتنمية بأنها واحدة من أهم المنعطفات التي يمرُّ بها النظام التجاري المتعدد الأطراف، خصوصاً بعد تعثر مؤتمر كانكون والشعور العام الذي ساد حينئذ بعدم التوافق في مواقف الدول الأعضاء إزاء القضايا المختلفة التي طرحت على برنامج عمل مؤتمر كانكون.

وفي هذا السياق، يأتي القرار الهام الذي اعتمده الدول الأعضاء في المنظمة مؤخراً في الأول من " الذي بدوره أعطى الدليل الواضح July Package أغسطس 2004 المعروف باسم "حزمة يوليو على أن الإرادة إذا ما توافرت وثقافة التضامن إذا ما سادت بين الدول الأعضاء في المنظمة، فإنه يمكن تحقيق تقدم ملموس بشأن جميع القضايا التفاوضية وذلك على الرغم من حساسيتها وتعقيداتها المتنوعة.

إن هذا القرار، بفضل اعتماده على منهجية متوازنة، تضمن عدداً من المقترحات والحلول، وإن لم تكن نهائية، حددت الأطر التفاوضية لعدد من المواضيع الهامة سمحت بتفعيل المفاوضات ومباشرتها بروح أكثر عملية في عدد من الميادين الحساسة مثل الزراعة والنفاز للأسواق بالنسبة



ففي إطار المفاوضات المتعلقة بالخدمات، قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة مؤخراً عرضها الأولي في إطار مفاوضات تحرير قطاع الخدمات حيث تم الأخذ بعين الاعتبار بطلبات الدول الأعضاء وتوجه الدولة في إيجاد فرص حقيقة لتأسيس وتوثيق الشراكات مع الشركات الأجنبية العالمية بغرض نقل التكنولوجيا والخبرة اللازمين لتطوير قطاعاتنا المحلية وتمهيد الطريق أمام الشركات المحلية للنفوذ إلى الأسواق الأجنبية التي تتوفر فيها ميزات تنافسية عالية.

أما بالنسبة لمفاوضات النفاذ للأسواق الخاصة بالمنتجات غير الزراعية، فإننا نسعى حالياً في مقر المنظمة في جنيف، وفي عدد من عواصم العالم، توفير المساندة الضرورية عبر الدبلوماسية التجارية، لقبول ودعم مقترحنا المتعلق بالمبادرة القطاعية لإزالة الرسوم الجمركية عن عدد من المواد الخام والأولية المرتبطة بالصناعة ومن ضمنها مادة الألمنيوم الخام الأولي التي تعتبر إحدى أهم صادراتنا الإستراتيجية غير النفطية، آمليين أن يحظى هذا المقترح أيضاً بتأييد الدول العربية ضمن صيغة توافقية تلبي احتياجات هذه الدول.



وفي مجال تيسير التجارة وغيرها من ضوابط التجارة الدولية التي يشملها برنامج الدوحة للتنمية، نحاول أن نستثمر المفاوضات الحالية كمحفز رئيسي لتحديث منظومتنا التشريعية وتطوير نظامنا الاقتصادي وتكريس تجربتنا الاقتصادية التي تسعى دائماً للتحديث والإبداع.

وفي تقديرنا أن هذه الجولة، ومن خلال التحضير الجيد، يمكن أن تسفر عن موقف عربي مشترك وإستراتيجية تفاوضية موحدة تؤكد على المصالح الأساسية لدولنا وتأخذ بعين الاعتبار طبيعة المفاوضات التجارية والتسويات التوافقية المحتملة للموضوعات التي تضمنتها حزمة يوليو.

وفي هذا السياق أشير إلى الطلبات العديدة التي تقدمت بها الدول الأعضاء في المنظمة للدول العربية والتي تسعى من خلالها لتحرير عدد من القطاعات الخدمية ذات الحساسية الكبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول العربية.

ونحن على قناعة بأن المشاركة الفاعلة للدول العربية وفرقها التفاوضية في إطار موقف عربي موحد سيؤدي إلى عكس المطالب والمصالح العربية في القرارات التي قد تتخذ عن مؤتمر هونج كونج الوزاري، مدركين في نفس الوقت وجود



السيدات و السادة ،،،

إن الطروحات والأفكار التي تم بحثها خلال اليومين الماضيين تؤكد على أهمية بلورة موقف عربي مشترك، وعلى الاستمرار في التنسيق خلال المؤتمر الوزاري وفعالياته والدفاع عن مصالحنا الحيوية وتحقيق الاستفادة القصوى من المفاوضات مع الإبقاء على التوازن في أي تسويات نمناها لشركائنا في المنظمة.

فمن الضروري بمكان إدراك القضايا التي نتقاسم بشأنها نفس الاهتمامات وتلك التي تتباين فيها مصالحنا، وهذا لا يشكل بالضرورة ظاهرة سلبية. فمن الطبيعي جداً، أن تختلف السياسات الاقتصادية وتتباين الاستراتيجيات التفاوضية وأولوياتها من دولة لأخرى، على أن هذا لا يمنع من تكوين تحالفات إستراتيجية حول القضايا التي استطعنا تحقيق الإجماع بشأنها؛ وبموازاة ذلك متابعة الحوار والنقاش بشأن القضايا الحساسة الأخرى التي مازالت مثار خلاف فيما بيننا.



وقد يكون من المناسب في هذه المرحلة الاعتراف بأننا لم نبذل الجهود الكافية لترجمة هذا التراكم المعرفي للفرق التفاوضية إلى مواقف تفاوضية موحدة وملموسة في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية، على غرار ما قامت به وما زالت تقوم به بعض من المجموعات الإقليمية في African أو المجموعة الإفريقية – MERCOSUR منظمة التجارة العالمية مثل الميركوسور – ASEAN أو دول الآسيان – Group.

وأرى في اجتماعنا هذا والاجتماعات التي عُقدت خلال اليومين الماضيين فرصة للانتقال من مرحلة التأسيس للعمل العربي المشترك إلى مرحلة مؤسسية هذا العمل، وأشار في هذا السياق إلى مجموعة التنسيق العربي في جنيف، والتي تضم في عضويتها ممثلين عن جميع وفودنا الدائمة وتجتمع بشكل دوري ويتضمن جدول أعمالها باستمرار القضايا الأساسية في برنامج الدوحة للتنمية، ولكنها لا تعدو في كثير من الأحيان أن تمثل منتدى استشاري لتبادل المعلومات ووجهات النظر أكثر منه "مختبرا" تتبلور فيه المواقف الموحدة وتُصاغ فيه المقترحات والاستراتيجيات التفاوضية باسم جميع الدول العربية الأعضاء في المنظمة.

وعلى هذا الأساس، فإننا نعتقد بأن الدعم السياسي الآتي من العواصم هو الحل الكفيل بتحقيق هذه النقطة النوعية لمجموعتنا العربية بجنيف، وبالتالي، تأهيلها لأن تلعب دورا أكثر إيجابية وفاعلية من المرحلة السابقة؛ وذاكرة الحديثة لمنظمة التجارة العالمية مازالت تحتفظ بالدور الهام الذي



أصحاب المعالي والسعادة،،،

السيدات و السادة ،،،

لا يسعني في الختام إلا أن أتمنى لكم ولجميع الزملاء الوزراء والأخوة والأخوات المشاركين في المؤتمر النجاح والتوفيق، مثمناً مشاركتكم الفاعلة وإثرائكم للمواضيع قيد النقاش.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،